A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.8
17 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث
بأقل البلدان نمواً
بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

جلسة مواضيعية تفاعلية

تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الصحة

موجز أعدته أمانة المؤتمر

١- إن الكلفة الاقتصادية لسوء حالة الصحة تفوق كثيراً كل تقديراتها السابقة. فقد أدت الملاريا إلى بطء النمو الاقتصادي في أفريقيا بنسبة بلغت ١,٣ في المائة، وبلغ متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في البلدان الأفريقية الخالية من مرض الملاريا ثلاثة أمثاله في البلدان التي يوجد فيها هذا المرض. ويعقّد هذه المشكلة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يؤدي إلى العجز والموت دون تمييز فيطال فيمن يطال قطاع السكان الذين هم في سنة العمل. ويقدر أن تبلغ كلفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في جنوب أفريقيا وبحلول عام ٢٠١٠، قرابة ٢٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى هبوط الناتج المحلي الاجمالي للبلد بنسبة ١٧ في المائة. وقد قدّر البنك الدولي أن معدل النمو في أفريقيا في التسعينات قلّ ثلاثة أمثال ما كان ينبغي أن يكون عليه بسبب فيروس نقص المناعة البشرية. ويترك الإيدز أثراً ملحوظاً على الانتاجية الزراعية والصناعية. وإضافة إلى ذلك، تتآكل النظم التعليمية والصحية على نحو خطير في العديد من أقل البلدان نمواً بسبب ارتفاع معدلات الوفيات في صفوف العاملين في مجال الصحة وفي أوساط المعلمين. وقد أفادت تقارير بعض الشركات الكبيرة في أقل البلدان نمواً بأن الكلفة التي تتصل بالإيدز قد تجاوزت إجمالي أرباحها السنوية. والواقع أن الأزمة الصحية تشكل عقبة أساسية في سبيل النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

٢- وسلم المشاركون في الجلسة المواضيعية بوجود صلة مباشرة بين تحسن الصحة والنمو الاقتصادي. فحسن الحالة الصحية يُساهم في التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع انتاجية اليد العاملة، وارتفاع معدلات الاستثمار والتوفير، وارتفاع مستوى التحصيل العلمي، وتدني معدلات الوفيات. وبالتالي فإن الانفاق على الرعاية الصحية يعتبر استثماراً ضرورياً ومثمراً لأغراض النمو والتنمية. والصحة الجيدة يمكن أن تكون وقود محرك التنمية. والصحة الجيدة تعتبر ضرورية، وإن لم تكن كافية، لبلوغ معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، هذه المعدلات التي تعتمد أيضاً على عوامل أخرى يذكر منها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٣- وأقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً لا يوجد بينها إلا أربعة بلدان تسير في الاتجاه الصحيح لبلوغ الهدف الانمائي الدولي وهو تخفيف معدل وفيات الرضع لعام ١٩٩٠ بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥، هذا الهدف الذي اعتمدته قمة الأمم المتحدة للألفية. وفي المتوسط لا يبلغ سن الخمسين إلا ١٦ في المائة ممن ولدوا في أقل البلدان نمواً بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، وهذه نسبة تزيد على ثلاثة أمثالها في البلدان النامية. ومتوسط العمر المتوقع في أقل البلدان نمواً هو ٥١ سنة فقط، بينما يبلغ هذا المتوسط في البلدان النامية ٦٥ سنة. والأمراض الرئيسية التي تؤثر على الفقراء هي الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، وأمراض الطفولة. وفي العديد من أقل البلدان نمواً، يعزى إلى ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحدها تدمير المكاسب الصحية التي تحققت في السنوات الخمسين الماضية هذه الويلات التي تهدد قدرة هذه البلدان على التنمية الاقتصادية. ويبلغ عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٣٦ مليون نسمة، يوجد أكثر من ٩٥ في المائة منهم في البلدان النامية. وقد توفي ١٣ مليون شخص نتيجة هذا الوباء. وارتفاع وفيات البالغين المتصلة بالإيدز يؤدي إلى ظهور أعداد ضخمة من الأيتام، الذين يبلغ عددهم ١٢ مليون يتيماً في أفريقيا وحدها.

٤- وينبغي أن توضع في الاعتبار أيضاً الحاجات الصحية الخاصة للنساء. فعلى سبيل المثال، تموت في أثناء الولادة في إثيوبيا ٤٠٠ ١ امرأة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة. وإضافة إلى ذلك، يزداد حرمان المرأة في المجتمع تعقيداً بفعل عمليات الإجهاض غير المشروعة وغير المأمونة، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتعرض النساء للإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وفي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، يرجح الآن أن تكون النساء أكثر من الرجال عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فهنّ يتحملن القسط الأكبر من عبء رعاية أسرهن: أي مسؤولية رعاية الأطفال الذين تيتموا نتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعناية بأفراد الأسرة المصابين بهذا الفيروس/ المتلازمة.

٥- وإضافة إلى هذه المشاكل، أدت النزاعات الاقليمية إلى انتقال اللاجئين والمشردين بأعداد ضخمة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي بعض أقل البلدان نمواً، أدى ذلك إلى ايجاد عبء هائل على نظام الرعاية

الصحية الوطني. وجرى التأكيد أيضاً على ازدياد الفساد في تقديم الرعاية الصحية وعدم احترام الفقراء، لا سيما النساء منهم.

٦- ومن الأولويات المباشرة أولوية تركيز الجهود على مكافحة الأمراض المعدية الرئيسية في أقل البلدان نمواً، وذلك من خلال الوقاية والعلاج في الأجل القصير. فهذا ينقذ أكبر عدد من الناس في المدى البعيد. ولذلك توجد حاجة إلى رد منسق ومتماسك لتعزيز نظم الرعاية الصحية التي أصابها الضعف وتكاد أن تكون غير عاملة. أما تحسين هذه النظم فيستلزم القيام بالمهام التالية: تنظيم تقديم الخدمات، والجمع السليم بين مدخلات وموارد النظام الصحي، والتمويل والإشراف القوي من جانب الحكومات. وفي الأجل الطويل يعتمد تحسين صحة سكان أقل البلدان نمواً أيضاً على إجراءات تتجاوز قطاع الصحة، مثل الحصول على الغذاء السليم والكافي، والماء النقي، والمرافق الصحية، والتعليم الأساسي. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى زيادة كبيرة في الانفاق على الصحة تتجاوز مستويات الانفاق الحالية التي يتراوح متوسطها بين ٥ و١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة للفرد في السنة. وأحد المشاكل الأساسية مشكلة تسعير الأدوية بحسب معايير العرض والطلب في البلدان متقدمة النمو. وتوجد حاجة ملحة إلى اتفاق دولي بشأن تحديد مستويات للتسعير تعكس قدرة أقل البلدان نمواً على الدفع.

٧- ولمنظمات حماية المستهلكين دور أساسي تؤديه في حماية الصحة وتحسينها، وخاصة في توعية المستهلكين للتركيز مثلاً على التدابير الوقائية مثل نظافة المياه وكفاية المرافق الصحية؛ وتشجيع الاستخدام الرشيد للعقاقير؛ واستخدام الأدوية البديلة. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع هذه المنظمات دعم حقوق المرضى؛ والعمل كقوة مضادة لكبح تعسف الشركات في استخدام نفوذها في السوق؛ والسعي إلى تخفيف أثر القواعد التجارية على صحة الفقراء في أقل البلدان نمواً. ولذا ينبغي إدراج بناء قدرات منظمات حماية المستهلكين في صلب أي نقاش يُعقد بشأن مسائل السياسة الصحية.

٨- ويدل التأثير المتزايد للقواعد التجارية المتعددة الأطراف على الصحة في مجالات كثيرة مثل الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات ومعايير الصحة البشرية والنباتية على أن تحقيق أهداف الصحة العامة ينبغي أن يحظى باهتمام مركزي في السياسات التجارية الوطنية وفي الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. ويجب أن تكون أقل البلدان نمواً قادرة على استخدام الاستثناءات المتاحة قانوناً في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بغية ضمان حصولها على الأدوية والسلع الأساسية بأسعار ميسورة. وتؤدي هجرة الأطباء والممرضين من أقل البلدان نمواً لتوفير خدماتهم في البلدان المتقدمة إلى استنزاف موارد أساسية في أقل البلدان نمواً. ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة آثار هذه الهجرة.

٩- وسيقتضي بلوغ الأهداف المتصلة بالصحة زيادة الاستجابة الدولية زيادة بالغة تتراوح ما بين ١٥ و٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً من الموارد المالية الإضافية والمستدامة. ويمكن تحقيق ذلك عن

طريق تخصيص موارد جديدة. وتشمل الزيادة في المبلغ أموالاً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تقدَّر بـ ٥ إلى ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها. ولا بد من ضمان مستويات إنفاق كافية ومستمرة لتوفير نظم صحية فعالة إذا أريد تخفيف وطأة الفقر.

١٠- وأُعرب عن التأييد لإنشاء صندوق عالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والنهوض بالصحة، وهو أمر ممكن تنفيذه في رأي الجلسة. ولا بد من إنشاء صندوق عالمي للصحة إذا أريد الوفاء بالمعايير المحددة في قمة الألفية. ونوقشت الشروط اللازمة لتشغيل الصندوق بفعالية. وذُكر أن الغرض من الصندوق هو الوقاية، وتحسين الحصول على الرعاية الصحية والأدوية بأسعار ميسورة، وبناء القدرات. ويشمل هذا الصندوق بحث وتطوير العقاقير واللقاحات الجديدة وغيرها من التكنولوجيات التي توجد حاجة ماسة إليها لدرء ومكافحة الأمراض التي تؤثر في أقل البلدان نمواً بصفة رئيسية. وينبغي إنشاء مراكز إقليمية للتدريب في مجال البحث والتطوير بحيث تركز على الأمراض الواسعة الانتشار. ومن شأن تنفيذ برامج تخفيف عبء الديون أن يفرج عن أموال توجد حاجة ماسة إليها لاستثمارها في مجال الصحة.

١١- وقدمت المفوضية الأوروبية آراءها في صندوق الصحة العالمي. ومن المبادئ التي حددتها المفوضية لأجل دعم الصندوق أنه ينبغي للمانحين توفير موارد إضافية وجديدة على مدى فترة زمنية ممتدة؛ وأن تتخذ بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تدابير لتحمل نصيب عادل من العبء المالي العالمي لتخفيف وطأة الفقر ومكافحة الأمراض؛ وأن يُتبع نهج عام يستهدف الأمراض السارية الرئيسية الثلاثة: الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وينبغي أن تكون الرعاية الصحية ملكاً للبلدان، والسعي إلى إدماج الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتطوير النظم الصحية، والتنسيق الفعال في الميدان مع إيلاء الأولوية لجهود الوقاية. وينبغي أن يكون الصندوق مفتوحاً لجميع الأطراف المهتمة في القطاعين العام والخاص. وينبغي أن يكون للصندوق هيكل ناظم يتسم بالشفافية والتركيز على النتائج، وينبغي إيلاء الأولوية لخفض تكاليف المعاملات للبلدان. وستزيد فعالية الصندوق العالمي إذا التزمت الصناعة بنظام تسعير عالمي متدرج. وستنظر مجموعة الثمانية في إنشاء الصندوق العالمي في جنوة في تموز/يوليه.

١٢- واعتمدت المفوضية الأوروبية مؤخرا برنامج عمل شاملا بشأن الأمراض السارية مع توجيه اهتمام خاص إلى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والدرن. ويدعو هذا البرنامج الشركاء العالميين إلى تطوير نهوج حديثة لتقديم موارد إضافية وزيادتها بوسائل أعلى كفاءة. ويشمل برنامج العمل طرح عطاءات عالمية للعقاقير الأساسية للحصول على أسعار أقل. وأقر مجلس الشؤون العامة بالاتحاد الأوروبي بقوة برنامج العمل هذا في ١٤ أيار/مايو.

١٣- وهناك إطار عمل شامل جديد للنهوض بالصحة في أقل البلدان نموا (تولت وضعه منظمة الصحة العالمية بإسهامات من المشتركين في الاجتماع التحضيري للصحة في أوتاوا) قدم باعتباره مشروعا ممكن تنفيذه. وسيضمن التنفيذ الفعال لإطار العمل الذي وضعته منظمة الصحة العالمية تطبيقا متسقا لجميع مبادئ العمل الأساسية الرامية إلى النهوض بالصحة في أقل البلدان نموا. وهناك سبعة عناصر أساسية تنطوي على أدوار ومسؤوليات لحكومات أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي على حد سواء. وينبغي تعبئة موارد إضافية للأولويات الصحية من المانحين الموجودين، وتكملتها بالصناديق الاستئمانية العالمية، والوفورات المتحققة من تخفيف عبء الديون وشركاء التمويل الجدد. وينبغي توجيه الأموال وإدارتها بكفاءة وفعالية، مع تعزيز التكامل مع العمليات الإنمائية مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وسيقتضي إنتاج وتوزيع سلع عامة عالمية شراكات استراتيجية بين الكيانات العامة والخاصة من أجل تحقيق ما يلي: '١' توفير حوافز للبحوث والتطوير فيما يتعلق بالعقاقير واللقاحات الجديدة؛ '٢' تخفيض سعر الأدوية الأساسية؛ '٣' زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا الصحية الحديثة والمساعدة التقنية. وينبغي تطوير مخططات فعالة في مجال الصحة عن طريق دعم المانحين المنسَّق مع تحسين نتائج وأدوات وطرق تقييم الأداء، وتعزيز توافق الآراء بشأن المعايير والاستراتيجيات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، واستخدام الموردين التقليديين والمتطوعين، ومشاركة المجتمعات المحلية وزيادة الاهتمام ببناء القدرات البشرية والمؤسسية. وينبغي تقييم التقدم عن طريق آليات مستقلة وجديرة بالثقة وبالقياس إلى أهداف متفق عليها. وينبغي القيام بحملات للمناصرة والتعبئة الاجتماعية والتوعية لتهيئة مساندة سياسية بين المانحين والحفاظ عليها. ويجب تحقيق الاتساق في السياسات عبر القطاعات والوكالات فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية الدولية والقواعد والمعاهدات المتعددة الأطراف في مجالات التجارة والاستثمار، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، وحماية الملكية الفكرية، وسياسات العمل. ويستند هذا الإطار إلى مبادئ رئيسية هي القيادة السياسية، وتحسين الروابط بين السياسات والإجراءات العالمية والوطنية وأخيرا برامج تم تكييفها مع الاحتياجات الخاصة للبلدان مثل المعايير المتعلقة بالجنسين والمعايير الثقافية المتسلسلة بعناية.

١٤- واختتمت الجلسة بما يلي: (أ) ملاحظة الحقيقة الدامغة الجديدة بشأن دور تحسين الصحة في التنمية الاقتصادية؛ (ب) التأييد القوي لإطار العمل الذي وضعته منظمة الصحة العالمية لتحسين الصحة في أقل البلدان نموا، والإسهام في النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف إنمائية دولية. وشجعت الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق العالمي الجديد الخاص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والنهوض بالصحة. وحث المشاركون القطاع الخاص على تطوير نظام تسعير متدرج للعقاقير الأساسية.

- - - - -